العدد(1384) السنة السادسة - الثلاثاء (2) كانون الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

أمريكا تحصل على انتصار ضعيف

ترجمة: علاء خالد غزالة

واشنطن – تضع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة بداية لنهاية الحرب في العراق. غير انها ليست الا البداية، في اية حال، حيث توجد بنود الاتفاقية ظروفاً من عدم الثقة، والتي من شأنها ان تحدث اضطراباً في انسحاب القوات الاميركية من العراق، الذي يفترض ان يكون سلسا.

تحدد هذه الاتفاقية – وتشتمل على "اطار عمل ستراتيجي" عام، واتفاقية امنية اكثر تفصيلاً، واللتين صادق عليهما البرلمان العراقي يوم الخميس الماضي– مواعيد نهائية طالما رغبت فيها المدن التي حصلت فيها الحروب. ويتطلب من القوات الاميركية، بموجب هاتين الاتفاقيتين، ان تنسحب باجمعها من العراق قبل ٣١ كانون الاول ٢٠١١، لكنهما لا تعطيان جدولا زمنيا للانسحاب، ويمكن –نظريا– ان تضيف ثلاث سنوات اخرى الى الحرب، التي استمرت خمس سنوات ونصف حتى الان.

كما وافقت الولايات المتحدة على ازالة جميع القوات القتالية من المدن والقرى العراقية بنهاية حزيران، لكن الاتفاقيتين تصمتان ازاء اعداد القوات "القتالية"، والى اين سوف تتحرك تحديدا. فقد تُركت هذه القرارات على عاتق لجنة تنسيق العمليات العسكرية المشتركة، وهي لجنة مؤلفة من اميركيين وعراقيين، قد تثبت انها جسم غريب تماما مثل اسمها المختصر Jmocc.

سوف يكون لهذه اللجنة صلاحية المصادقة على العمليات العسكرية الاميركية، واستخدام القواعد والمنشآت، واعتقال العراقيين من قبل القوات الاميركية، حتى – في حالات نادرة على ما يبدو – محاكمة الجنود الاميركيين المتهمين في "جنايات قتل متعمدة" التي ترتكب خارج الواجب وخارج القواعد العسكرية. يمكن ان تتوافر ظروف عديدة تسبب توتراً في العلاقات، بل وقد تؤدي الى التصادم.

كتب ترافس شارب، محلل شؤون الدفاع في مجلس العالم القابل للعيش، وهي منظمة غير نفعية، في بيان صدر بعد تصويت البرلمان العراقي: "تبقى علامات الاستفهام تحوم حول حرية القوات الاميركية في القيام بالعمليات القتالية، والالتزامات الامنية الفضفاضة، وحماية المنشآت الحيوية العراقية".

وقد عارضت هذه المنظمة الحرب مدة طويلة، ولكن بيانها ينص على انها تساند الاتفاقيتين. والسبب في ذلك يعود الى كون بعض البنود والتعريفات فضفاضة بما يتيح للرئيس المنتخب باراك اوباما مقداراً لا بأس به من المرونة لتنفيذ وعوده الانتخابية بإنهاء الحرب.

ان كسب تأييد منظمة معارضة للحرب مثل هذه يعد انتصاراً للرئيس بوش، برغم كونه مشوشا. كما انه يبرر اصرار اوباما على إيجاد جدول زمني للانسحاب، مرغماً الأمريكيين والعراقيين على التفكير في الزمن الذي يعقب رحيل القوات الامريكية التي تحتل البلاد.

وقد بدأ القادة الاميركيون بالفعل في التخطيط لوضع جدول زمني لانسحاب الالوية القتالية يقترب كثيراً من وجهة نظر اوباما، وأسرع مما كان يبدو ممكناً قبل عام مضى.

وفي الوقت نفسه تترك الاتفاقيتان مجالاً للاحتفاظ بقوات اكبر في مكانها مما كان انصار اوباما يتطلع اليه، حيث سيبقى عشرات الآلاف من القوات الاميركية للتدريب والاغراض المساندة الاخرى، في الوقت الراهن على الاقل.

وقد رحب بروك اندرسون، المستشار والناطق باسم فريق اوباما الانتقالي، بالمصادقة العراقية على الاتفاقيتين، قائلا ان فريق اوباما كان "متشجعاً لرؤية التقدم" في بناء الظروف التي تحكم الوجود الاميركي بعد نفاد تفويض الامم المتحدة بنهاية العام.

والسبب في ان الاتفاقيتين تعدان نصراً الى بوش يكمن في ان ادارته قد فاوضت بفاعلية من اجل انهاء الحرب المكلفة والتي لا تحظى بتأييد شعبي، والتي بدأت عام ٢٠٠٣ تحت ذريعة انهاء اسلحة العراق غير التلقيدية، والتي فقدت مصداقيتها منذ ذلك الحين.

وقد اضطر الرئيس بوش، في فترة الشهر المتبقية من فترته الرئاسية، على التنازل عن معارضته المبدئية لاية مواعيد نهائية للانسحاب الاميركي، وهو ما حث عليه اوباما على مسار حملته الانتخابية، ووافق على المطالب العراقية في ان يكون لهم دور متزايد في حكم بلدهم في نفس الوقت.

يقول جوردان جوندور، الناطق باسم السيد بوش: "مع اخذ ما كنا عليه في كانون الثاني عام ٢٠٠٧ بنظر الاعتبار، فقد شهدنا مدى من التقدم في القضايا السياسية والاقتصادية والامنية لم يكن يخطر على البال"، وذلك في تصريح يصف الاتفاقيتين بانهما دليل على نجاح ستراتيجية الرئيس بوش. مضيفا: "هذا التقدم بلغ حداً بحيث ان تحسن الظروف اتاح لنا ان نتوصل الى اتفاقية متبادلة مع العراق كامل السيادة الذي يحل مشاكله من خلال العملية السياسية، وليس من خلال البنادق والقنابل".

وقد اثار قبول الرئيس بوش بعراق ذي سيادة مخاوف لدى بعض كبار الديمقراطيين في الكونغرس، ومن بينهم كارل ليفين عن ولاية ميتشيغان، وهو رئيس لجنة القوات المسلحة، ونظيره في مجلس النواب، النائب ايكي سكليتون عن ولاية ميزوري.

لكن أي انسحاب من العراق سوف يصاحبه حتما تأكيد اقوى على سيادة العراق، وبالتالي فترة من عدم الثقة، وذلك حين يتم تسليم السيطرة على العمليات القتالية من الجيش الاميركي الى العراقيين.

فعلى سبيل المثال، تعطي المادة التاسعة من الاتفاقية، التي تتحكم في القوات الامنية، للعراق حق السيطرة على مجاله الجوي أول مرة منذ ان بدأت الحرب، لكنها تمضي الى القول بانه يمكن للعراق ان يطلب "دعما مؤقتا" من الولايات المتحدة.

وما يزال من غير الواضح كم من القوات الاميركية يتوقع ان تبقى منذ الآن حتى الموعد النهائي للانسحاب، وفيما اذا كان أي منها يمكن ان يبقى بعد ذلك الموعد. لكن من الواضح انه مع بداية حزيران، حينما يبدأ مفعول الاتفاقيات بالسريان، فان العمليات التي تقودها اميركا في العراق سوف تنفذ تحت قيود مشددة.

ويشير تاريخ الحرب الى ان المكاسب الامنية يمكن ان تنتكس، فمهما استؤنفت المصالحة السياسية فإن نشوب اعمال العنف سوف يؤدي الى انقطاعها مجددا، بحيث يتوجب على القوات الاميركية الاستمرار في الاشراف على الفسيفساء الطائفية والعرقية والتي يمكن ان تعود سريعا الى الحرب الاهلية. وقد وافقت حكومة رئيس الوزراء نوري كامل المالكي، ضمن جهودها للفوز بمصادقة البرلمان العراقي، على عرض الاتفاقيات للاستفتاء العام في العام المقبل. واذا جاء التصويت الشعبي بالرفض، فيمكن ان يضع ذلك القوات الاميركية في العراق، التي لن تكون اقل من ١٠٠،٠٠ جندي باي حال، في مفترق طرق قانوني، وذلك بغياب تفويض الامم المتحدة الذي يفترض ان تحل الاتفاقيتان محله نهاية هذا العام.

تقول منظمة شبكة الامن الوطنية، وهي مجموعة سياسية مؤلفة في معظمها من الديمقراطيين الذين انتقدوا بحدة سياسة الرئيس بوش: "من الواضح تماما ان ادارة بوش سوف تترك لادارة اوباما وضعا مرتبكا ومعقدا وغير مستقر في العراق"، لكن ان إدارة بوش تركت أيضاً لـ(اوباما) طريقاً للخروج.

عن: نيويورك تايمز

صندوق النقد والبنك الدولي يتهربان من تمويل التنمية

أكد مديرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدم مشاركتهما في قمة رؤساء الدول والحكومات، المقرر إنعقادها في الدوحة من 92/تشرين الثاني إلى 2/كانون الاول، لمناقشة قضايا تمويل التنمية في العالم . ووصف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار بأنه "مخز"، وأكد أن هاتين المؤسستين العالميتين "تخضعان لتحكم دولة عضو في الأمم المتحدة تعادي الأمم المتحدة.

وأعلن ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تمثل 291 دولة، عن عدم مشاركة المسؤولين التنفيذيين عن هاتين المؤسستين في قمة الدوحة التي سيشارك فيها 04 من رؤساء الدول والحكومات، تمشيا مع قرار الأمم المنظمة العالمية بعقدها "على أعلى مستوى سياسي ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات والوزراء.

وتأتي فرنسا، أسبانيا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، أفريقيا الجنوبية، المكسيك، تركيا، البرازيل، إندونيسيا، ورئاسة مفوضية الإتحاد الأوروبي، الدول والأطراف التي أكدت مشاركتها حتى الآن في قمة الدوحة.

وبسؤاله عما إذا تلقى رسالة من المديرين التنفيذيين لهاتين لمؤسستين العالميتين عن تغيبهما عن القمة، قال رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة "كتبا للسكرتير العام، لا لي"... بالطبع لن يقولا أنه لا وجود لي، القضية ليست أنه لا وجود لي.. القضية أن الجمعية العامة (291 دولة) لا وجود لها" في نظرهما.

وأوضح مسؤولون في الأمم المتحدة أن الرئيس المنتخب للجمعية العامة، يكتسب في المؤتمرات الدولية رتبة دبلوماسية أعلى من الأمين العام للمنظمة، ويشارك على مستوى رؤساء الدول والحكومات، فيما يحضر الأمين العام بمستوي وزير خارجية. كذلك رئيس الجمعية العامة هو من يمثل الأمم المتحدة وليس الأمين العام.

وبسؤال الأمين التنفيذي لقمة الدوحة أوسكار دي روخاس عن سبب هذا الغياب، أجاب أن مدير صندوق النقد الدولي أشار في رسالة شخصية إلى ضغط العمل، أما مدير البنك الدولي فلم يرسل أي رسالة مباشرة، وأن كان البنك قد أبلغ بأن كبير الخبراء الاقتصاديين سوف يحضر القمة.

لكن دبلوماسياً آسيوياً صرح لوكالة إنتر بريس سيرفس أنه لا توجد أمور أخرى أهم من حضورهما قمة الدوحة لمناقشة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدول النامية.

وبدوره صرح السفير المصري ماجد عبد العزيز، المشارك في مفاوضات الوثيقة النهائية التي ستعتمد في خاتمة القمة، أن الانطباع بين البلدان النامية هو أنهما (مديرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) يحضران فقط اجتماعات الدول المتقدمة، ويحرصان فقط على مصالح الدول النامية...الانطباع هو أنهما لا يعبأن بالبلدان النامية... لقد حضرا قمة مجموعة– 20 في واشنطن. ومع كل إحترامي لمجموعة– 20 فهي وجه واحد للعملة. هناك وجه آخر.

وأخيراً، سيتناول البيان الختامي للقمة عدة قضايا متصلة بالأزمة المالية الحالية، بما يشمل حشد الموارد الدولية للتنمية، التجارة العالمية، زيادة مخصصات المعونة الرسمية للتنمية، وإيجاد موارد مبتكرة للتنمية.

(آي بي إس ٢٠٠٨)

أوباما وعد بعالم من دون أسلحة نووية، فهل يفي؟

صرحت جاكلين كاباسي، الحائزة على جائزة مكتب السلام الدولي، أن الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما قد أعلن في أكثر من مناسبة أنه سيعمل من أجل عالم دون أسلحة نووية، فهل سيستطيع الوفاء بوعده؟

وأوضحت كاباسي في مقابلتها مع وكالة "انتر بريس سيرفس" أن هذا الإعلان عادة ما تلته عبارة مفادها أنه طالما توجد أسلحة ذرية في العالم، فسوف تحافظ الولايات المتحدة على قدرة ردع نووي قوية.

هذه العبارة القصيرة تحمل في طياتها كل ثقل الصناعة العسكرية التي نجحت في الإبقاء على دور الأسلحة النووية كحجر زاوية في سياسات الأمن القومي الأمريكي منذ ١٩٤٥.

وفيما يأتي أبرز ما ورد في مقابلة إنتر بريس سيرفس" مع هذه الناشطة من أجل نزع السلاح النووي، التي حازت هذا العام علي جائزة شين ماك برايد لمركز السلام الدولي بجنيف.

× هل ستصبح غاية نزع الأسلحة النووية في عهد أوباما محاولة مجدية أم مجرد قضية خاسرة؟

– هناك خطة لاستثمار عشرات المليارات من الدولارات على تحديث أبحاث الأسلحة النووية وإنتاجها في الولايات المتحدة. الخطة تقضي بتحديث جميع أنواع الأسلحة الذرية، وهو ما يجري بالفعل. وللتذكير، أصدرت القوات الجوية قبل الانتخابات بمجرد أسبوعين، خارطة طريق لتعزيز قدراتها النووية.

لقد بذل أوباما وعوداً مشجعة وباعثة على التفاؤل بالمحافظة على التزام الولايات المتحدة بمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، والعمل مع روسيا لوقف حالة التأهب بنظام الصواريخ الذرية، وخفض ترسانات الأسلحة النووية الأمريكية، والسعي من أجل حظر عالمي على إنتاج المواد التي تخدم في إنتاج هذه الأسلحة.

ومع ذلك، لم يتضح بعد، موقف (أوباما) من برنامج الصواريخ النووية الأمريكية، علما بأن نائبه جوزيف بادين قد صوت لمصلحة الصفقة النووية الأمريكية الهندية التي تعتبر إستفزازا لغاية نزع السلاح الذري في العالم.

ومن دواعي القلق أيضا أن الرئيس المنتخب أخذ يحيط نفسه بمستشارين تعاملوا مع إدارة بيل كلينتون، وهي الإدارة التي أدارت ظهرها لفرصة تاريخية لاحت في نهاية الحرب الباردة لاتخاذ خطوات حاسمة تجاه إزالة الأسلحة النووية.

الواقع أن أوباما إذا عزم جدياً على التخلص من الأسلحة النووية، سوف يحتاج إلى الإقدام على قطيعة هائلة من إدارتي جورج بوش وكلينتون، ومواجهة واحدة من أقوى القوى في العالم وأكبرها نفوذاً.

× ما ردك على المشككين في أن نزع السلاح النووي في العالم غاية قابلة للتحقيق، علما بأن العالم قد قبل، باستسلام، قيام ثلاثة قوى نووية جديدة، الهند وباكستان وإسرائيل وربما كوريا الشمالية أيضا، في العقود الثلاثة الأخيرة؟

– لم يكن في وسع الدول النووية وحلفائها الإستراتيجيين، أن تطلب من الدول النووية الجديدة أن تنزع سلاحها أحاديا. ففي نهاية المطاف، كانت الدول الخمس النووية الأصلية، من منصتها كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، هي من حول الأسلحة النووية إلي أداة النفوذ العالمي. وعلى عكس الحكومات، برهن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على معرفتهم ما يتوجب فعله.

× هل تعتقدين أن لدى الدول الخمس النووية الأصلية (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا) الحق الأدبي أو الشرعي للمناداة بإلغاء الأسلحة النووية في وقت تحتفظ لنفسها بحق الإبقاء على أسلحتها؟

– من غير الأخلاقي ومن غير المشروع أن تنادي الدول الخمس المذكورة بذلك، فيما تهدد هي نفسها باستخدام ترساناتها النووية.

تكاد تنتابني حالة من الجنون كل مرة أسمع فيها المسؤولين الأمريكيين يقولون أننا نحتاج لضمان عدم سقوط الأسلحة النووية في الأيدي الخاطئة"!.

من الأيدي الصائبة؟ هل الأيدي الوحيدة (الولايات المتحدة) التي أسقطت القنابل الذرية على الأهالي المدنيين وحتى أنها لم تعتذر عن فعلها؟!

(آي بي إس ٢٠٠٨)

مدينة الصدر تحلم بإنشاء أنظمة تصريف المياه الثقيلة

ترجمة: وفاء حميد

تصبح إطارات السيارات المستهلكة مفيدة في مدينة الصدر عندما تتكون بحيرات من المياه الآسنة نتيجة تسرب مياه المجاري إلى الحفر والخنادق المنتشرة في الطرقات من أنابيب الصرف الصحي، فيقوم المشاة برصفها ما يشكل جسراً يساعدهم على عبور هذه المياه، وهذا نتيجة اللامبالاة والإهمال المستمرين على مدى سنوات، ولكن مؤخراً ضاعت النيات الطيبة نتيجة اليأس.

وبعد ست سنوات على سقوط النظام السابق، فإن أنظمة الصرف الصحي في الأحياء الفقيرة من بغداد أصبحت من أكثر الأمور السيئة الصيت، مقدمة مثالاً على عدم إنجاز المشاريع في العراق.

بالرغم من أن الولايات المتحدة استطاعت تحديد المناطق الساخنة، إلا أن خدمات الكهرباء مازالت متفاوتة، وخدمات الماء الصالح للشرب ضعيفة، ومحدودية الخدمات الصحية، وعلى الرغم من إنفاق الولايات المتحدة بلايين الدولارات في أعمال المشاريع، فإن الحكومة العراقية أخذت مئات الملايين من الدولارات من إيرادات النفط.

يقول رئيس المجلس البلدي، كمال حنجاب ٤٤ عاماً، "إن الخلاص من هذه المياه الآسنة أصبح حلماً"، ويضيف: "أخشى بعد موتي أن أُدفن فيها".

أصبح الخلاص من هذه المياه الثقيلة شعاراً لدى أبناء مدينة الصدر الذين يشكلون مليوني نسمة من أصل خمسة ملايين نسمة هو تعداد سكان العاصمة بغداد، حيث شوارعها غارقة بهذه المياه منذ التسعينيات من القرن الماضي، في حين كان صدام قد بنى ثمانية قصور شبيهة بتاج محل.

وبعد اجتياح الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣، ظلت الأوحال بالتسرب، ما حول الجنود الأمريكيين إلى سباكين يعملون مراراً وتكراراً في فتح الانسدادات المستمرة في أنابيب الصرف الصحي.

وفي عام ٢٠٠٤ وحسب التقرير المنشور على الموقع الالكتروني للهيئة العسكرية الأمريكية للهندسة على شبكة الانترنيت، بأنه في إحدى المرات تم سحب حصان ميت من هذه المياه.

وقد قدّر حنجاب كلفة إعادة بناء نظام الصرف الصحي بـ(مليون دولار)، حيث أن نظام الصرف الصحي الذي تم بناؤه قبل ٣٠ عاماً كان قد تم تصميمه ليناسب حجماً سكانياً يقدر بـ(٧٥٠،٠٠٠) نسمة، وإن قطر الأنابيب المستخدمة لصرف المياه الثقيلة صغير جداً، بحيث لا تتحمل الأحمال الحالية.

أسوان بلاسم، مسؤول قسم مجاري مدينة بغداد، يذكر أن الحكومة المركزية قدمت مبالغ كافية فقط لصيانة بسيطة لنظام الصرف الصحي، وليس لإعادة إنشائه.

في التاسع من آب نقل الراديو وخلال حملة الرئاسة لباراك اوباما، أن الدولة استمرت بدفع مبالغ للدفاع عن العراق وإعادة بنائه. على الرغم من وجود عجز في الميزانية بمقدار ٥٠٠ بليون دولار، بينما العراق كان لديه فائض بمقدار ٧٩ بليون دولار.

وفي مقابلة لباقر جبر الزبيدي وزير المالية نشرت بتاريخ ١٠/تشرين الأول على موقع الانترنيت الخاص بمجلس العلاقات الخارجية حيث ذكر أن الحكومة أنفقت ٢٢ بليون دولار وإن البنك المركزي يحتفظ بـ(٣٠) بليون دولار كاحتياطي لدعم العملة، وهذا يعني أن العراق ليس لديه فائض.

جوزيف كريستوف، المدير التنفيذي للشؤون الدولية في مكتب المحاسبة الحكومية للولايات المتحدة، غير متفق مع هذا الرأي، في رد على أقوال وزير المالية العراقي جبر نشر في ٢٨ أكتوبر على نفس الموقع الالكتروني، حيث أكد كريستوف بأن وكالته خمّنت بأن العراق سيملك ما بين ٦٧ بليون دولار و٧٩ بليون دولار نهاية العام. بدون أن يتضمن أي مبالغ احتياطية وذلك برغم انخفاض أسعار النفط الخام، ويضيف: "إنه تم تخصيص مبالغ لإعادة إعمار العراق، لكن ذلك لم يحدث وإنما كان الإنفاق الأكبر على الأمن، والقطاع النفطي وعلى الكهرباء والماء"، وان "الولايات المتحدة أنفقت ٤٨ بليون دولار لدعم الأمن وتدريب القوات الأمنية".

بعض تلك الأعمال تعرضت للهجمات.

وفي تقرير للمفتش العام الأمريكي لإعادة اعمار العراق يقول بأن ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار من المشاريع الموقعة مع مقاولين من القطاع الخاص تم إلغاؤها منذ عام ٢٠٠٣، نصفها بسبب سوء إدارتها أو عدم إنجازها وفق المواصفات القياسية، والبقية بسبب مشاكل أمنية، أو تغيير في خطط الميزانية.

وفي الفلوجة، وهي مدينة تقع غرب العراق، تم البدء بإنشاء مشروع معالجة المياه بتمويل من الولايات المتحدة، والغرض منه تغذية المدينة بالمياه الصالحة للشرب، كان من المخطط له أن يتم إكماله في عام ٢٠٠٦، لكنه حتى الآن لم يكتمل، وارتفعت تكاليف إنشائه إلى ٩٨ مليون دولار عما كان مخصصاً له وهو ٣٣ مليون دولار، وبهذا فهو يمكن خدمة ٤٠ بالمئة من المدينة، بالاستناد إلى تقرير مكتب المفتش العام.

وفي اجتماع المجلس البلدي لمدينة الصدر مؤخراً، إحدى المنظمات التابعة لقوات الجيش الأمريكي، اقترحت مناقشة المشاكل، وإيجاد التمويل لحلها– ومعالجة الرواسب الطينية كانت أولى المواضيع المقترحة، وذلك بعد هطول الأمطار في شهر أكتوبر الماضي والذي سبب فيضاناً من الفضلات الآسنة.

ويضيف بلاسم، ٥٢ عاماً والذي يمثل الحكومة في الاجتماع: "الأنابيب صدئة"، وبعض المناطق لا توجد فيها أنابيب توصل إلى الخطوط الرئيسية".

أحد أعضاء المجلس وهو يتذمر: "يستغرق تجفيف مياه المجاري ٧٢ ساعة". ويجيب بلاسم: "سنحصل على مزيد من المكائن لهذا الغرض".

عم الضجيج قاعة المجلس حالما سمعوا هذا الرد مرددين أنهم سمعوا هذا الكلام من قبل. حنجاب حاول تهدئة الجميع، قائلاً للسيد بلاسم: "حسناً، نحن لا نلومك على المطر".

وفي مقابلة مع حنجاب، قال بأنه يشك بأن هناك دوافع سياسية خلف هذا التلكؤ في انجاز الأعمال.

العنف والتهديد بعدم الأمان يبقيان عائقاً لعمليات إعادة الإعمار في شهري نيسان ومايس خاضت القوات الأمريكية معارك مع جيش المهدي، نتج عنها خضوع ٨٠ بالمئة من منازل السكان تحت مراقبة الجيش العراقي.

ومنذ أن بنت القوات الأمريكية الحواجز التي قسمت المدينة إلى منطقتين، فإن أعمال البناء والإعمار في الجزء الشمالي منها قد توقف. أما في الجزء الجنوبي، فقد تم إنشاء بعض المتنزهات بتمويل من الولايات المتحدة، لكن لا تزال المياه الآسنة تتدفق في كلا الجانبين.

يقول حنجاب: الآن، مناطقنا مقسمة، وحتى إن كان بإمكاننا إصلاح الجزء الجنوبي، فكيف يمكن ذلك، حيث أن معظم الأنابيب تقع في الجزء الشمالي، مضيفاً: دائماً هناك أسباب تمنع إصلاح أنظمة الصرف الصحي الخاصة بمدينتنا، وبعض هذه الأسباب هو الإهمال.

عن هيرالد تربيون

مدير التحرير | رئيس القسم | محرر الصفحة | التصحيح | القسم الفني